تطوُّر الفكر السياسيّ لحركة «حماس» تجاه التسوية

بعد دخولها النظام السياسيّ الفلسطينيّ

منصور أبو كريم

3
كانون الثاني 2019

مدى الكرمل

أوراق فلسطينية

3

كانون الثاني 2019

تطوُّر الفكر السياسيّ لحركة «حماس» تجاه التسوية
بعد دخولها النظام السياسيّ الفلسطينيّ

منصور أبو كريم

© جميع الحقوق محفوظة، 2019

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

شارع الزيتون (أللنبي) 51 ص.ب 9132

حيفا 3109101

هاتف: 04-8552035 | ناسوخ: 04-8525973

www.mada-research.org

mada@mada-research.org

المحرر المسؤول: مهند مصطفى

مسؤولة النشر: إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج

تصميم: ظافر شوربجي

تطوُّر الفكر السياسيّ لحركة «حماس» تجاه التسوية
بعد دخولها النظام السياسيّ الفلسطينيّ

تطوّرُ الفكر السياسيّ للأحزاب والحركات السياسيّة أمرٌ لا بدّ منه، نظرًا للتحدّيات التي تفرضها معطيات الواقع السياسيّ، المحلّيّ والإقليميّ والدوليّ، ولا سيّما إذا كان الحديث عن حركة فلسطينيّة تتبنّى المقاومة المسلّحة إستراتيجيّةً، وتقود سلطة حكم منفردة في قِطاع غزّة تسعى جاهدةً لتثبيتها.

لقد شكّل دخول حركة «حماس» المعترك السياسيّ، عبْر قرارها الدخول في الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة عام 2006، بداية مرحلة جديدة من تاريخ الحركة؛ فالحركة ما إن فازت في هذه الانتخابات حتّى بدأت في التعاطي مع الواقع السياسيّ بنوع من البرچماتيّة العالية، نتيجة دخولها النظام السياسيّ وتشكيلها الحكومة الفلسطينيّة العاشرة، إضافة إلى سيطرة الحركة على قِطاع غزّة بالقوّة، وهو ما تطلّب منها نوعًا من إعادة التفكير في سياسات تعامُلها مع إسرائيل من جانب، ومع المجتمع الدوليّ من جانب آخر، في سبيل تثبيت حكمها في القِطاع.

وابتغاءَ تبيان ملامح تطوُّر فكر حركة «حماس» السياسيّ تجاه التسوية، قُسِمت الورقة إلى محورين؛ الأوّل من بينهما يتناوَل ماهيّة حركة المقاومة الإسلاميّة («حماس») ونشأتها وفكرها السياسيّ عند الانطلاقة، والثاني يتناول تطوُّر فكر حركة «حماس» السياسيّ تجاه التسوية السياسيّة بعد دخولها النظام السياسيّ من بوّابة الانتخابات التشريعيّة عام 2006.

المحور الأوّل: الفكر السياسيّ لحركة «حماس» عند النشأة

أوّلًا: ماهيّة «حماس» ونشأتها

«حماس» هو الاسم المختصَر من الحروف الأولى لـ «حركة المقاومَة الإسلاميّة» (ح.م.ا.س)، وهي حركة مقاوَمة مسلّحة أعلنت عن نفسها في فلسطين في 14\12\1987، ولكن هذا التاريخ لا يتعدّى في الحقيقة سوى كونه تاريخ إعلان الحركة بهذا الاسم (حركة المقاومة الإسلاميّة - «حماس»).[1]

وعرّفت الحركة نفسها بأنّها حركة إسلاميّة، وجزء من جماعة الإخوان المسلمين العالميّة، حيث نصّت المادّة الثانية من الوثيقة القديمة على ما يأتي: «حركة المقاومة الإسلاميّة جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالميّ».[2]

أصدرت حركة «حماس» بيانها الأوّل في 14\12\1987، وأعلنت أنّها حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الصهيونيّة، تتّصل وترتبط بانطلاقة حركة الشهيد عزّ الدين القسّام وإخوانه المجاهدين، واعتبرت الإسلام منهجها، منه تستمدّ أفكارها ومفاهيمها وتصوُّراتها، وإليه تحتكم ومنه تسترشد خطاها، وهدفت إلى تحرير فلسطين، وإقامة دولة الإسلام على أرضها، ودَعَتْ إلى تربية متكاملة لتحقيق الغايات المرجوّة،[3] وتكوّنت القيادة السياسيّة للحركة من قادة المجمع الإسلاميّ الذي نشأ في عام 1978.

وجاءت نشأة حركة «حماس» بعد حادثة الشاحنة الإسرائيليّة في الـ 6 من كانون الأوّل عام 1987، التي راح ضحيّتها ستّة (6) من العمّال الفلسطينيّين، حيث اجتمع سبعة من كوادر جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزّة، هم: أحمد ياسين، وإبراهيم اليازوري، ومحمّد شمعة، وعبد الفتّاح دخان (عن

1. تكروري، نوّاف. (1995). **حركة حماس -نشأتها ومراحل تطوّرها**. بيروت: دار الشروق. ص 25.
2. موقع حشد. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس). **الجزيرة**.
3. محسن، صالح. (2012). **القضيّة الفلسطينيّة: خلفيّاتها وتطوّراتها المعاصرة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ص 105.

المنطقة الوسطى)؛ عبد العزيز الرنتيسي (عن خان يونس)؛ عيسى النشار (عن رفح)؛ صلاح شحادة (عن شمال غزّة). وكان الاجتماع إيذانًا بانطلاقة العمل الجماهيريّ لحركة «حماس» وبداية الشرارة الأولى ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ. ويمكن تصنيف العوامل والأوضاع التي أسهمت في تهيئة أجواء الانطلاقة وتأسيس «حماس» إلى مجموعتين: الأولى متعلّقة بتطوُّر الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة على الصعيد الوطنيّ العامّ والمؤثّرة في صُلب القضية الفلسطينيّة، والثاني يتعلّق بالعوامل الذاتيّ والفكريّ والسياسيّ للحركة الإسلاميّة في فلسطين.[4]

كان ميلاد حركة «حماس» متزامنًا مع انطلاقة «انتفاضة الحجارة» في العام 1987 لتتبنّى النهج المقاوِم للاحتلال الإسرائيليّ، بجانب الفصائل الفلسطينيّة الأخرى، وكان العملُ العسكريّ لدى حركة «حماس» خيارَها الإستراتيجيّ لمواجهة المشروع الصهيونيّ في ظلّ غياب المشروع التحرُّريّ العربيّ والإسلاميّ الشامل. وفي العام التالي، أصدرت «حماس» ميثاقها الخاصّ (1988)، حيث وصفت الحركةُ نفسَها بأنّها حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونيّة، وبأنّها تتّصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عزّ الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين.[5]

جاءت ولادة حركة «حماس» من رحم جماعة الإخوان المسلمين (فرع فلسطين والأردن)، في ظلّ ظروف فرضت نفسَها على جماعة الإخوان المسلمين. هذه الظروف تمثّلت في انطلاقة انتفاضة الحجارة، وهو ما دعا شباب الجماعة للضغط على القيادة السياسيّة للالتحاق برَكب فصائل المقاومة الفلسطينيّة في مواجهة الجيش الإسرائيليّ، بعد أن أصبحت انتفاضة الحجارة ظاهرة لا يمكن القفز عنها. كذلك مثّلت انطلاقة الحركة رؤية جماعة الإخوان في وجود

4. حسّونة، طارق. (2015). **تطوّر الفكر السياسيّ لحركة المقاومة الإسلاميّة (حماس) 1991-2006**. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلاميّة. ص 19.
5. أبو شمالة، جيهان. (2017). **التطوّر الفكريّ لحركة حماس في ضوء وثيقة المبادئ والسياسات العامّة**. غزة: أكاديميّة الإدارة والسياسة للدراسات العليا. ص 3.

جناح مسلَّح باسم الجماعة يتبنّى العمل المسلّح في فلسطين وَفق رؤية الجماعة السياسيّة والأيديولوجيّة؛ ولذا خلطت الحركة بين الوطنيّ والدينيّ والسياسيّ الأيديولوجيّ في بداية الأمر.

ثانيًا: فكرُ «حماس» السياسيُّ عند النشأة

«حماس» ليس لها إنتاج كثير في باب الفكر السياسيّ، ولذا فإنّ أغلب ما يُكتب عنها يستقي مادّته من الوثائق والبيانات والسلوك السياسيّ في المواقف المختلفة، أو من تصنيفها ضمن مدرسة إسلاميّة أوسع (هي في حالتنا هذه «الإخوان المسلمون») كي يكون في الإمكان فهْم منطلقاتها السياسيّة، وفي هذا مخاطرة معروفة تؤثّر في الدقّة البحثيّة ووضوح التصوّر؛ وذلك أنّ الاعتماد على تحليل السلوك السياسيّ لا يؤدّي بالضرورة إلى فهم الرؤية الفكريّة للحالة، إذ إنّ السلوك السياسيّ الواقعيّ هو نتاج عمليّة مركّبة من ثلاثة عناصر: الفكر السياسيّ؛ والإكراهات الواقعيّة الظرفيّة؛ وكفاءة التنفيذ. وفي مستطاع العنصرين الأخيرين أن يُشَوِّها كثيرًا العنصرَ الأوّل المتعلّق بالفكر -وهنا مَكمن المخاطرة.[6]

ميثاق الحركة الأوّل تناول جملة من المبادئ والأسس المرتبطة بالعقيدة الإسلاميّة وفكر جماعة «الإخوان المسلمين»، مثل الرؤية الأقرب إلى مفهوم «الأمّة الإسلاميّة». يغيب عن الميثاق مفهوم «الدولة الوطنيّة» ومصالح الشعب الفلسطينيّ بوصفه شعبًا له أهداف مستقلّة؛ فهو يعرّف الحركة بأنّها «حركة عالميّة»، «بعدها المكانيّ» في أيّة بقعة فيها مسلمون، بهدف «إعلان قيام دولة الإسلام على أرض فلسطين» وَ «نصرة المستضعَفين في أيّ مكان تصل إليه الحركة». لا يتطرّق الميثاق إلى علاقات «حماس» الخارجيّة، إلّا من زاوية عدم التعاطي مع أيّ دولة تدعم الاحتلال الإسرائيليّ. ويؤمن الميثاق بعدم جدوى أيّة «مبادرات أو مؤتمرات

6. إلهامي، محمّد. (2018، 28 أيلول). حماس: أزمة الفكر السياسيّ وإكراهات الواقع. تركيا: المعهد المصريّ للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة. ص 1.

سلميّة»، ويصفها بـِ «المؤامرات الدوليّة». أمّا الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، فهو «الجهاد» لأنّه «فرض عين وواجب على كلّ مسلم».[7]

المعضلة في هذا الميثاق تكمن في أنّه شكّل عائقًا أمام علاقات الحركة الخارجيّة والدوليّة. ويشير ناصر الدين الشاعر، المقرَّب من «حماس»، ونائب رئيس الوزراء الفلسطينيّ في حكومة «حماس» العاشرة (2006-2007)، إلى أنّ الميثاق عبارة عن «خطاب وتوجيه دينيّ دعويّ {...} وليس ميثاقًا سياسيًّا بالمعنى الكامل»، واعتُمِد في سياق فترة زمنيّة معيّنة من عمر الحركة «لم تتعدَّ أوائل التسعينيّات من القرن العشرين». بالتالي، فإنّ الحركة «توقّفت عن طباعته». ومن وجهة نظره، «إسرائيل» هي المستفيدة من هذا الميثاق، وتسعى من خلاله إلى «التحريض على حماس» دوليًّا.[8]

لا تؤمن «حماس» بأيّ حقّ لليهود في فلسطين، وتعمل على طردهم منها، وتَعتبر صراعها مع الاحتلال الإسرائيليّ «صراع وجود وليس صراع حدود». وهي تنظر إلى إسرائيل على أنّها جزء من مشروع «استعماريّ غربيّ صهيونيّ» يهدف إلى تهجير الفلسطينيّين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربيّ، وتعتقد بأنّ الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطينيّ، وتردّد أنّ مفاوضات السلام مع الإسرائيليّين هي مَضْيَعة للوقت ووسيلة للتفريط في الحقوق. وتعتقد «حماس» بخطأ المسيرة السلميّة التي سار فيها العرب بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وتَعتبر اتّفاق أوسلو (عام 1993) بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل ثمّ تغيير ميثاق المنظّمة وحذف الجمل والعبارات الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل، تعتبرها كلَّها تفريطًا واعترافًا لإسرائيل بحقّها في الوجود داخل فلسطين، ولذا وجبت مقاومته.[9]

---

7. خضور، ناصر. (2016، 10 تشرين الأول). تطوّر الفكر السياسيّ لحركة حماس، ضرورات الواقع واستحقاقات المبادئ. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة - مسارات. ص 2.
8. المصدر السابق. ص 3.
9. الجزيرة. (2017). حركة المقاومة الإسلاميّة حماس. الجزيرة.

رئيس المكتب السياسيّ السابق للحركة السيّد خالد مشعل حدّد رؤية الحركة السياسيّة والفكريّة عند الانطلاقة بعدد من النقاط، يمكن حصرها في ما يلي:[10]

1. فلسطين من نهرها إلى بحرها، ومن شمالها إلى جنوبها، هي أرض الشعب الفلسطينيّ ووطنُه وحقُّه المشروع.
2. لا اعتراف بشرعيّة الاحتلال أيًّا كان، فهذا موقف مبدئيّ وسياسيّ وأخلاقيّ.
3. تحرير فلسطين واجبٌ وطنيّ وقوميّ وشرعيّ، وهو مسؤوليّة الشعب الفلسطينيّ والأمّتين العربيّة والإسلاميّة.
4. الجهاد والمقاومة المسلّحة هي الطريق الصحيح والحقيقيّ لتحرير فلسطين، واستعادة كافّة الحقوق.

في بداية نشأة حركة «حماس» استمدّت هذه الحركة فكرها السياسيّ من الدين الإسلاميّ، فخلطت بين الدين والسياسة، فأنتجت فكرًا سياسيًّا بصبغة دينيّة خالصة، جاء ذلك في ميثاقها الذي غلب عليه الطابع الدينيّ سواء في نظرته للمقاومة (الجهاد) أو نظرته للصراع مع الاحتلال الإسرائيليّ باعتباره صراعًا دينيًّا بين المسلمين واليهود، حيث رفضت الحركة الاعتراف بإسرائيل واعتبرت أنّ فلسطين أرضَ وقفٍ إسلاميّةً لا يمكن التنازل عنها.

10. مشعل، خالد. (2013، 03 آذار). وثيقة لمشعل تشرح الفكر السياسيّ لحركة حماس. جريدة الشعب الجديد.

المحور الثاني: تطوُّر الفكر السياسيّ لحركة «حماس» تجاه التسوية

تطوُّر الفكر السياسيّ لدى حركة «حماس» تجاه التسوية السياسيّة مع إسرائيل في الإمكان ملاحظته من زاويتين: الأولى من خلال تصريحات أبرز قيادات الحركة في الداخل والخارج، وبخاصّة رئيس وأعضاء المكتب السياسيّ؛ والثانية من خلال وثيقة المبادئ والسياسات العامّة التي أصدرتها الحركة في عام 2017، والتي رأى السيّد خالد مشعل رئيس المكتب السياسيّ للحركة عند الإعلان عنها أنّها تمثّل تطوُّرًا في فكر الحركة بغية التجاوب مع الواقع.

أوّلًا: التحوّلات في فكر قادة الحركة تجاه التسوية

منذ اللحظة الأولى لإعلان اتّفاق أوسلو، أعلنت حركة «حماس» رفضها للاتّفاق؛ إذ رأت فيه نوعًا من التفريط بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ التي عبّر عنها ميثاقها عندما تحدّث عن فلسطين من البحر إلى النهر، لكن مع دخول الحركة للنظام السياسيّ الفلسطينيّ في أعقاب مشاركتها في الانتخابات التشريعيّة والبلديّة، وفوزها بها، بدأت ملامح التغيُّر في فكر الحركة وسلوكها السياسيّ بما يتجاوب مع شروط ومتطلّبات التسوية السياسيّة التي ترتكز على قرارات الشرعيّة الدوليّة، وعلى المفاوضات كأساس للتوصّل إلى الحلّ، وازداد هذا التغيّر عقب سيطرتها المنفردة على قِطاع غزّة بعد صراع دامٍ مع السلطة الفلسطينيّة وحركة «فتح» بغية تمكين حكم الحركة من البقاء والاستمرار باعتباره غاية في حدّ ذاته.

من القراءة الأولى لفكر «حماس» يُستدَلّ على حدوث تغيُّر واضح في الفكر من حيث قدرته على التكيّف، واتّخاذ مواقف متفاعلة من السياق السياسيّ،

واستفادته من تجارب حركة «فتح» ومسيرة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، بما يشكّل افتراقًا في جوانب كثيرة مع ثوابت الإخوان المسلمين وحتّى ثوابت (ميثاق) حركة «حماس»،[11] تلك الثوابت التي كانت ترفض الحلّ المرحليّ وتعتبره خيانة وبدأت الحركة تقبل به كنوع من التأقلم مع الواقع.

القبول بإنشاء دولة فلسطينيّة على حدود عام 1967، وبالدخول في هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، لم يكن وليد اللحظة، بل هو قائم في فكرها منذ فترة طويلة؛ ففي أوائل تشرين الأوّل عام 1993 التقى نوّاب عرب من الكنيست الإسرائيليّ بالشيخ أحمد ياسين في سِجنه، وسُرّبت تفاصيل قليلة من اللقاء. وحسب قول الشيخ، فإنّه سرد أهمّ ما جاء في الحِوار بينهما في رسالته «خوفًا من أحداث البلبلة في القاعدة والصف الإسلامي بسبب محاولة الإعلام تشويه اللقاء».[12] وفي جوابه عن سؤال طرحه أحد النوّاب العرب قال فيه: «لو طُلب منك أن توقّع على اتّفاق مع إسرائيل ماذا تفعل؟» قال الشيخ ياسين: «ممكن أن نوقّع على اتّفاق هدنة لعشر سنين أو عشرين سنة شرط أن تنسحب إسرائيل من الضفّة والقِطاع وشرق القدس إلى حدود 67 بدون شروط وتترك للشعب الفلسطينيّ الحرّيّة الكاملة في تقرير مصيره ومستقبله».[13] وفي هذا إشارة قويّة إلى قبول الحركة بالدولة الفلسطينيّة على حدود عام 1967، دون اتّفاق سلام لكن بهدنة طويلة الأمد.

وفي لقاء آخر مع قناة الجزيرة ضمن برنامج «الشريعة والحياة» عام 1998، أوضح الشيخ ياسين مفهوم الهدنة الطويلة الأمد من وجهة نظر «حماس»، وقال

11. أبو بكر، بكر. (2016، 31 تموز). الفكر السياسيّ لحركة حماس بين المراحل والتفسير المجتزأ. المركز الأوروبيّ لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.
12. خاشقجي، جمال. (1993، 01 تشرين الثاني). الشيخ أحمد ياسين زعيم «حماس» لأتباعه: توقيع هدنة مع إسرائيل ممكن. الحياة.
13. المصدر السابق.

«إنّ لِـ «حماس» خطًّا إستراتيجيًّا واضحًا تمامًا. لنا وطن مسلوب محتلّ، لا نفرّط في جزء منه، لكن العالم يريد منّا أن يرانا نحبّ السلام! وهو لا يفهم أنّنا نحبّ السلام أكثر من كلّ العالم! فأردنا أن نقول للعالم نحن نريد السلام، وها نحن نطرح مبادرة هدنة لكي تقبل إسرائيل وتعيد الأرض المحتلّة التي خالفت كلّ القوانين الدوليّة. ولكن ليس على شروط أوسلو ولا اتّفاق أوسلو، لكن بشرط ألّا يبقى أيّ أثر للاحتلال، وألّا يتدخّل في شؤوننا، وأن يكون لنا كيان مستقلّ ودولتنا المستقلّة، والهدنة ليس معناها الاعتراف بالمحتلّ. الهدنة معناها وقف الصراع والقتال بين طرفين».[14] وهنا يقترب فكر «حماس» ورؤية الشيخ أحمد ياسين من البرنامج المحلّيّ، وهو البرنامج الذي أقرّته منظّمة التحرير عام 1974 والذي يرتكز على فكرة الحلّ المرحليّ عبْر إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة على حدود عام 1967 دون الاعتراف بإسرائيل، وهو بداية التعاطي على نحوٍ إيجابيّ مع جهود التسوية وقرارات الأمم المتّحدة.

السيّد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسيّ السابق لحركة «حماس»، اقترب أكثر من شروط التسوية وتلبية مطالب اللجنة الرباعيّة الدوليّة الثالثة للتعامل مع «حماس»، وذلك بعد أن أعلن بوضوح خلال مقابلة مع قناة (CNN) الأمريكيّة موافقته على حلّ الدولتين، وذلك بقبوله لدولة فلسطينيّة في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، واستعداده للّجوء إلى الأساليب السلميّة في النضال (التخلّي عن العنف)، وأمّا بالنسبة للشرط الثالث، وهو الالتزام بالاتّفاق الموقَّع بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، فيأتي كتحصيل حاصل للبندين الأوّلَيْن.[15]

لكن الدكتور أحمد يوسف، الوكيل السابق لوزارة الخارجيّة في الحكومة

14. الجزيرة. (1998. 26 نيسان). الشريعة والحياة (ضيف الحلقة: الشيخ أحمد ياسين). الجزيرة.
15. الصالح، علي. (2012، 25 تشرين الثاني). مشعل يقبل دولة على حدود 67. الشرق الأوسط.

المقالة السابقة في قِطاع غزّة، لا يرى في قبول خالد مشعل (رئيس المكتب السياسيّ لحركة «حماس») لدولة فلسطينيّة في حدود عام 1967 واللجوء إلى «النضال السلميّ الخالي من السلاح والدم»، لا يرى تغييرًا في موقف «حماس» السياسيّ. قال يوسف لجريدة «الشرق الأوسط» أيضًا «إنّه لا يرى جديدًا في ما قاله السيّد مشعل، فهو بذلك إنّما يكرّر موقف الإجماع الوطنيّ الفلسطينيّ»! وكان مشعل قد قال على نحوٍ واضح وصريح: «أنا أقبل بدولة فلسطينيّة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقيّة (أي على 22% تقريبًا من مساحة فلسطين التاريخيّة) وحقّ العودة، وهذا ما اتّفقنا عليه نحن كفلسطينيّين»، ورفض الإجابة المباشرة عن سؤال حول الاعتراف بدولة إسرائيل، مكتفيًا بالقول إنّ الدولة الفلسطينيّة بعد إقامتها تتّخذ قرارها بشأن إسرائيل.[16]

هذا الموقف ليس جديدًا على مشعل الذي يعتبره البعض من حمائم «حماس»، فقد قال ما يشابه هذا الكلام في خطاب ألقاه في حفل اتّفاق المصالحة الذي وُقّع في القاهرة في العام 2011، وقال فيه إنّه مع دولة فلسطينيّة في حدود 1967، وإنّه مع إعطاء المفاوضات بين السلطة وإسرائيل فرصة جديدة، وأثار ذلك عليه محمود الزهّار عضو المكتب السياسيّ لحركة «حماس» في غزّة، الأمر الذي استدعى إصدار بيان باسْم المكتب السياسيّ يرفض ما جاء على لسان الزهّار ويعتبره رأيًا شخصيًّا لا يمثّل «حماس».[17]

مشعل لم يكن الوحيد الذي أقرّ بوجود إسرائيل بطريقة غير مباشرة بعدما كانت الحركة ترفض رفضًا مطلقًا التعاطيَ مع صيغة الدولة الفلسطينيّة في

16. الصالح، علي. (2012، 25 تشرين الثاني). مشعل: نحن مستعدّون للّجوء للوسائل السلميّة إذا تحقّقت أهدافنا الوطنيّة. الشرق الأوسط.
17. المصدر السابق.

حدود عام 1967. يحيى السنوار (زعيم الحركة في قِطاع غزّة)، في مقابلة مع صحيفة إيطاليّة، أعرب عن قبوله هو كذلك بوجود إسرائيل عندما تحدّث قائلًا إنّ عمر الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة هو واحد وخمسون (51) عامًا، أي الاحتلال الإسرائيليّ للضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، بل كذلك هو قَرَنَ التوصّل إلى سلام مع إسرائيل برفع الحصار عن غزّة، أي إنّه لم يعد يرى في إسرائيل دولة احتلال، بل يراها دولة حصار! بمجرّد رفع هذا الحصار يمكن الدخول في اتّفاق سلام معها، واعتبر أنّه لا أحد يريد الدخول في مواجهة عسكريّة مع دولة نوويّة، أي إسرائيل.

يشير عُرَيْب الرنتاوي معلّقًا على مقابلة يحيى السنوار: «ما يهمّني أكثر، هو ما كشفت عنه أجوبة السنوار على أسئلة المراسِلة الصحفيّة، من تطوّرات وتبدّلات في لغة «حماس» ونبرتها وأولويّاتها، وما وفّرته من مادّة تصلح للتعرّف على الطريقة التي تفكّر بها «حماس» اليوم! بعد أحد عشر عامًا من إمساكها بتلابيب السلطة».[18] «بدا من المقابلة أنّ الرجل «مستميت» للحصول على تهدئة مع إسرائيل، أيّة تهدئة وعبْر أيّ وسيط، شريطة أن يكون مقابلها تفكيك أطواق الحصار عن القِطاع. لا مطرح هنا للحديث عن المقاومة والتحرير والعودة التي اتّخذت مسيراتُ «حماس» منها عنوانًا لها. وكان لافتاً أنّ السنوار لم يتحدّث عن زوال الاحتلال بل عن «إزالة الحصار»».[19] هذه نقطة مهمّة وشفّافة في تفكير الرجل. «تعهّد السنوار بالهدوء المطلق مقابل التهدئة ورفع الحصار. شرح الاعتبارات الإنسانيّة الناجمة عن المعاناة، وبدا أنّ جُلّ (إن لم نقل: كُلّ) ما يشغل بالَ «حماس» ويحتلّ صدارة أولويّاتها هو «رفع الحصار»، ودائمًا بما لا يُفقدها سلطة الأمر الواقع القائمة في القِطاع».[20] بهذه اللغة وهذا الخطاب السياسيّ

18. الرنتاوي، عريب. (2018، 05 تشرين الأول). الأهم ماذا قال، وليس لمن تحدث. الدستور.
19. المصدر السابق.
20. المصدر السابق.

بدأت حركة «حماس» تفقد تميّزها عن غيرها من الفصائل الفلسطينيّة. في هذا يشير ماجد كيّالي أنّ الحركة كانت تتميّز أنّها انطلقت في العام 1987، أي بعد ما يربو على عَقدين من انطلاقة الفصائل الفلسطينيّة الأخرى. هذا الكلام يأتي بمناسبة تصريحات يحيى السنوار (قائد حركة «حماس» في قِطاع غزّة)، في المقابلة التي أجرتها معه الصحافيّة الإيطاليّة «فرانشيسكا بوري» ونُشِرت في «يديعوت أحرونوت» أيضًا. في تلك المقابلة، في الإمكان ملاحظة مسألتين، أولاهما أنّ السنوار تحدّث بلغة مختلفة عن واقع الشعب الفلسطينيّ، ووضعيّة «حماس» في غزّة، بعيدًا عن اللغة المعهودة، لغة التهديد والوعيد وزلزلة الأرض تحت أقدام إسرائيل، ومعادلة الردع المتبادل، وحرب الصواريخ والطائرات الورقيّة. في هذا الشأن ثمّة بضع ملاحظات، لم يأتِ السنوار بجديد على صعيد خطاب «حماس» السياسيّ، وفي الحقيقة فإنّ خطاب السنوار هو خطابُ «حماس» ذاتُه، إذ هكذا كان تحدّث الشيخ أحمد ياسين (مؤسّس تلك الحركة)، وعلى هذا النحو تحدّث مرارًا خالد مشعل، الرئيس السابق لمكتبها السياسيّ، بل إنّ وثيقة «حماس» الجديدة، التي صدرت صيف العام الماضي (2017)، نصَّتْ في البند (19) على «إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أُخرِجوا منها»، وهو ذاته البرنامج المرحليّ لمنظّمة التحرير، لأكثر من أربعة عقود، والذي استندت إليه قيادة المنظّمة في عقدها اتّفاق أوسلو (1993). أمّا ثانيهما، فتتمثّل في محاولته تقديم «حماس» كحركة سياسيّة برجماتيّة، تتفهّم المعطيات المحيطة، في لغة بعيدة، أيضًا، عن الخطابات المعتادة التي تتحدّث عن التحرير وإزالة إسرائيل، أو دحر الاحتلال من الضفّة، في قوله: «واجبي حماية شعبي والدفاع عن حقوقه في الحرّيّة والاستقلال... وقف النار يعني تحقيق الهدوء ورفع الحصار».[21]

21. كيّالي، ماجد. (2018، 09 تشرين الأول). تطبيع «حماس» مع المنظومة السياسيّة الفلسطينيّة. الحياة.

التناقض في الخطاب السياسيّ لحركة «حماس» أصبح ظاهرًا، وهو ما دعا الدكتور إبراهيم أبراش للقول إنّ خطابَ حركةِ «حماس» السياسيَّ أصبح يفتقر حتّى إلى مفهوم الخطاب؛ وذلك أنّه لم يعد مفهومًا لا داخليًّا ولا خارجيًّا. خطاب حركة «حماس» ملتبس إلى حدّ يجد المتلقّي نفسَه فيه لا يعرف: هل هو خطاب حركة مقاومة، أم خطاب حكومة وسلطة؟ هل هو خطاب حركة دينيّة، أم خطاب حركة وطنيّة؟ هل شرعيّة حركة «حماس» شرعيّة دينيّة وربّانيّة أم شرعيّة ديمقراطيّة مستمَدّة من صناديق الانتخابات؟ هل تريد حركة «حماس» مقاوَمةً لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، أَمْ مقاوَمةً لترسيخ سيطرتها على قِطاع غزّة؟ وهل المسيرات التي تقوم بها على حدود غزّة هي من أجل العودة، أم لكسر الحصار عن غزّة وتثبيت سلطتها فيها؟ هل تريد تسوية سياسيّة ومفاوضات، أم إنّ المفاوضات والتسويات السياسيّة باتت لديها خطًّا أحمرَ وخيانةً للقضيّة؟[22]

لا ريب أنّ التحوّلات السياسيّة في فكر حركة «حماس» تبدو جليّة في تصريحات قياداتها السابقة والحاليّة؛ فالمتابع لتسلسل الأحداث والتصريحات والمواقف التي صدرت عن قيادة الحركة يكتشف اقتراب فكر الحركة وسلوكها السياسيّ من التسوية السياسيّة عبْر القبول بدولة فلسطينيّة على حدود عام 1967 في إطار هدنة طويلة الأمد، لكن دون الاعتراف بإسرائيل، فهل من الممكن الوصول إلى إقامة هذه الدولة في ظلّ المعطيات الدوليّة والإقليميّة الراهنة، بدون عَقد اتّفاق سلام مع إسرائيل؟

22. أبراش، إبراهيم. (2018، 06 تشرين الأول). عُقم الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ. وكالة معًا الإخباريّة.

ثانيًا: التحوّلات في فكر «حماس» بين الميثاق والوثيقة

جاءت المراجعات التي أَجْرَتها «حماس»، والتي أسفرت عن صدور وثيقة المبادئ والسياسات، ردَّ فعلٍ للأزمات المتداخلة التي عانت منها الحركة والتي تُعْزى، في أساس ما تُعْزى، إلى مأزق الانقسام واستئثار الحركة بالحكم في قِطاع غزّة، ذلك «الخطأ» الإستراتيجيّ الذي أقرّ به خالد مشعل (الرئيس السابق للمكتب السياسيّ للحركة) في أواخر شهر أيلول عام 2016، وذلك في ندوة عَقَدَها مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة، تحت عنوان «التحوّلات في الحركات الإسلاميّة». إقرار مشعل كان بمثابة مؤشّر على حدوث المراجعات التي تُجريها الحركة، إذ قال إنّ الحركة أخطأت عندما انفردت بحكم غزّة قبل نحو عشر سنوات، مؤكّدًا أنّ الإسلاميّين تنقصهم الخبرة والقدرة على إقامة شراكات سياسيّة في المنطقة.[23]

وتعرِّف الوثيقةُ -التي تتكوّن من 42 بندًا- حركةَ «حماس» بأنّها حركةُ تحرُّرٍ ومقاومةٍ وطنيّةٌ فلسطينيّةٌ إسلاميّةٌ، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيونيّ، ومرجعيّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها.[24] ونالت الوثيقة اهتمامًا كبيرًا في الفضاءات الدوليّة والإقليميّة والفلسطينيّة. وقد تضمّنت لغةً سياسيّة وقانونيّة دقيقة، وكان من اللافت أنّ الوثيقة أحجمت عن ذكر الإخوان المسلمين كمرجعيّة تنظيميّة للحركة كما ذكر الميثاق، وعرّفت «حماس» نفسَها فيها على أنّها حركةُ تحرُّر وطنيّ فلسطينيّةٌ ذاتُ خلفيّة إسلاميّة، كما حصرت الصراع مع الصهاينة لا مع اليهود، وعَدَّت خطوط سنة 1967 مرحلة انتقاليّة يمكن استيعابها في ظلّ توافُق وطنيّ فلسطينيّ،

23. منير، شيماء. (2017، 12 حزيران). وثيقة حماس... تغيير تكتيكيّ أَم تحوُّل إستراتيجيّ؟ مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة. القاهرة.

24. أبو العلا، عبد الرحمن. (2017، 02 أيّار). حماس تقبل بحدود 67 دون تنازل عن كامل فلسطين. الجزيرة.

دون التنازل عن أيّ شبر في فلسطين، ومع المحافظة على ثوابت الشعب الفلسطينيّ.[25]

حَظِيَ البند حاملُ الرقم 20 من الوثيقة (الخاصّ بالدولة الفلسطينيّة) بقَدْر كبير من الاهتمام؛ حيث اعتبرت الوثيقة أنّ إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أُخرجوا منها، هي «صيغة توافقيّة وطنيّة مشتركة». لكن المادّة نفسها أكّدت أنّ ذلك لا يعني إطلاقًا الاعترافَ بالكيان الصهيونيّ، ولا التنازلَ عن أيّ حقّ من الحقوق الفلسطينيّة، وأنّه لا تنازُل عن تحرير كامل أراضي «فلسطين التاريخيّة»، بما في ذلك «إسرائيل».[26]

التطوّر في الفكر السياسيّ الحمساويّ «الجديد» في الوثيقة في الإمكان ملاحظته من عدّة قضايا، لعلّ أهمّها: الاقتراب من برنامج الدولة الفلسطينيّة في الضفّة والقِطاع، وإن بمصطلحات «حماس» واشتراطاتها؛ علمًا أنّ الأمر ذاته حصل لدى إعلان برنامج «النقاط العشر»، في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ (الدورة 12، 1974)، الذي تضمّن إقامة «سلطة الشعب الوطنيّة المستقلّة المقاتلة» على أيّ بقعة أرض يجري تحريرها، وصولًا إلى البرنامج المرحليّ (إقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة والقِطاع)، ومنه إلى اتّفاق أوسلو (1993). طبعًا لا نقصد الإيحاء أنّ التاريخ يعيد ذاته، وإنّما نتحدّث عن برامج پرچماتيّة تنأى بنفسها عن المبدئيّة أو الطهريّة المدّعاة، لمسايرة الوضع الدوليّ والإقليميّ، وكذلك للتكيّف مع السياق التاريخيّ وضعف موازين القوى.[27]

---

25. مركز الزيتونة. (2017، أيّار). مستقبل تموضع حركة «حماس» الإقليمي في ضوء وثيقتها السياسيّة وانتخاباتها الداخلية. **تقدير إستراتيجيّ**، (99).
26. منير، شيماء. مصدر سابق.
27. كيّالي، ماجد. (2017، 08 أيّار). ما الذي لم تقله وثيقة «حماس»؟ الحياة.

أهمّ التحوّلات الكبرى في وثيقة «حماس» الجديدة هو الانتقال من فكرة التحرير الكامل إلى المطالَبة بدولة ضمن حدود العام 1967، وما رافقه من انتقال المقاوَمة المسلَّحة من وسيلة وأداة وحيدة للتحرير إلى وسيلة ضمن وسائل أخرى، وهذا يوضّح قابليّة الفكر الجديد للاعتراف بالآخَر أو على الأقلّ التوصّل إلى تسوية معه؛ إذ إنّ الحركة وصلت أخيرًا إلى حيث انتهت «فتح» قبل عقود، فالراحل ياسر عرفات أبو عمّار ردّ على المعترضين في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ (1974) على برنامج النقاط العشر، الذين قالوا إنّهم يريدونها سلطة مقاتِلة لإحراجه، ردّ عليهم بالقول إنّه يريدها «سلطة وطنيّة مقاتلة نفّاثة» فثمّة مبالغة في القول إنّ الوثيقة تحتوي جديدًا وأنّ إعدادها استغرق أربعة أعوام![28]

ويثير هذا الموقف تساؤلًا مهمًّا حول مغزى طرح الحركة لتلك الرؤية «السياسيّة» البرجماتيّة والتي تكشف عن تناقض ملحوظ، ولا سيّما أنّ إقامة «دولة فلسطينيّة» لا يمكن أن يتمّ دون اتّفاق سياسيّ مع إسرائيل ومع المجتمع الدوليّ، وبالتالي فإنّ الحديث عن عدم الاعتراف هنا هو مجرّد شعارات، وبخاصّة أنّه لم يعلن أيّ من الفصائل الفلسطينيّة اعترافه بعد بإسرائيل.[29]

المتغيّر في وثيقة حركة «حماس» الجديدة هو فنّ الممكن الذي يحافظ على البقاء؛ فجديد الوثيقة هو ما جاءت به من تلميحات تحافظ على ما سطّرته بعد المرحلة الأخيرة والصعبة التي قدّم فيها شعبنا تضحياتٍ جِسامًا، وهذا جيّد وغير مَعيب. فهي تراكُمٌ على ما أنتجه التاريخ الوطنيّ الفلسطينيّ الطويل الذي عمدته منظّمة التحرير الفلسطينيّة بكلّ فصائلها الوطنيّة، المنظّمة التي أتت على ذكرها الوثيقة دون الإشارة إلى ذلك، فهذه الوثيقة نقطة تحوُّل مهمّة في تاريخ

28. أبو كريم، منصور. (2017). الفكر السياسيّ لحركة حماس بين الميثاق والوثيقة: فكر جديد أم إعادة إنتاج السابق؟ رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة - مسارات. ص 13.

29. سلامة، عبد الغني. (2017، 05 نيسان). آراء... قراءة في وثيقة حماس (1-2). الأيّام.

حركة «حماس» قد تُخْرِجها من حالة الجمود الفكريّ والسياسيّ الذي جلب لها ولشعبنا كلّ ما جلب.[30]

ثمّة من يرى أنّ الوثيقة الصادرة عن حركة «حماس» وثيقة وطنيّة بامتياز ونقلة نوعيّة في فكر وسياسة الحركة إذا طُبّقت فعلًا وقولًا، وأنّها تعبير عن وعي سياسيّ طال انتظاره؛ فالمبادرة تعكس إدراكًا واقعيًّا، أو تحوُّلَ الإدراك المسبق إلى مبادرة علنيّة. ولا بأس في ذلك على أيّ حال! والحال أنّ «حماس» والحركة الإسلاميّة في إسرائيل تسلكان فعليًّا، منذ زمن طويل، سلوكًا واقعيًّا في فهم ومعالجة الحقائق الحاكمة في شأن الصراع والعلاقة مع إسرائيل، وتحمل المبادرة أيضًا مؤشّرات بالغة الأهمّيّة والدلالة، من أهمّها إعلان نهاية الأيديولوجيا الدينيّة كمحرّك جوهريّ للدول والجماعات والمدن والمجتمعات، مثلما أعلنت مبادرة منظّمة التحرير الفلسطينيّة عام 1988 نهاية الأيديولوجيا القوميّة.[31]

مصطفى البرغوثي، السياسيّ الفلسطينيّ المستقلّ والمعروف، وصف وثيقة «حماس» بأنّها «دليل على نضج وتطوّر سياسيّ» مضيفًا قوله: «الوثيقة هي نتيجة لحِوار سياسيّ يجري منذ فترة طويلة وهي أيضًا تعكس الإحساس بضرورة التعامل مع المجتمع الدوليّ وإظهار الصورة الحقيقيّة للحركة». وتابع البرغوثي: «هذه القضيّة قائمة منذ سنوات وأنا مسرور أنّ الحركة وصلت إلى مستوى من النضج قرّرتْ معه تطوير برنامجها السياسيّ».[32]

لم يعد للفصائل، ومن ضمنها «حماس»، براءتها الأولى، ولا مبادئها التي انطلقت من أجلها، والمسألة لا تتعلّق بعقلانيّةٍ أو تطوّرٍ في الفكر السياسيّ،

30. أبو كريم، منصور. مصدر سابق.
31. غرابية، إبراهيم. (2017، 03 أيّار). «حماس» التي لم تفاجئ أحدًا سوى نفسها. الحياة.
32. CNN بالعربية. (2017، 02 أيّار). وثيقة حماس: نضوج سياسيّ أم التفاف على الخلاف العربيّ مع الإخوان؟ CNN بالعربيّة.

بناء على التجربة والثقافة والمسؤوليّة الوطنيّة، للأسف، بقدر ما تتعلّق بتحوُّلات اضطراريّة، وبتكيُّف مع الواقع والمحيط، وضمن ذلك استمراء التحوُّل إلى سلطة، في الضفة كما في غزّة؛ فالسلطة تبرّر ذاتها بذاتها، وفي كلّ ذلك وصلت «حماس» إلى حيث سبقتها «فتح»، بصرف النظر عن المصطلحات والتبريرات، فالنظام السياسيّ الفلسطينيّ، لشعب ضعيف وممزّق، ليس معزولًا عن العالم وعن إكراهاته أو متطلّبات التطبيع معه.[33]

الخاتمة

لا شكّ أنّ فكر حركة «حماس» السياسيّ تطوَّرَ تطوُّرًا ملحوظًا في اتّجاه التسوية السياسيّة وقبول إسرائيل، عبر إعلان الحركة القبول بفكرة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة على حدود عام 1967. وإن كانت الحركة ما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل بصورة علنيّة، فإنّ تصريحات قادة الحركة توحي بوجود هذا الاعتراف المبطّن. فالمتتبّع للخطاب السياسيّ لحركة «حماس» قبل دخول الحركة النظامَ السياسيّ الفلسطينيّ وبعده يدرك تمامًا مدى التحوّل في هذا الخطاب من أمور كثيرة، أهمّها النظرة إلى إسرائيل واليهود، والدولة الفلسطينيّة في حدود عام 1967، ومفهوم النضال، بالتركيز على البعد الوطنيّ بدلًا من البعد الإسلاميّ الأمميّ، والاقتراب من المقاومة بمفهومها الشامل الذي يجمع بين العمل السياسيّ والعمل العسكريّ بعد ما كانت تركّز في البداية على المقاومة المسلّحة، وهو الطريق الذي سلكته حركة «فتح» ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة في أعقاب الخروج من لبنان عام 1982، وإن كان هذا التطوّر في فكر الحركة عائدًا بالدرجة الأولى إلى أزمة حكم الحركة في غزّة، وليس تطوّرًا في ثقافة الحركة وقياداتها السياسيّة.

33. كيّالي، ماجد. (2018). مصدر سابق.